

## الأصول في النحو

يبنى الإسم لها وهي لازمة وليست كالهاء التي تدخل بعد التذكير فصارت للملازمة والبناء كأنه تأنيث آخر وتضارع هذه الألفُ الألفُ التي تجيء زائدةً للإِلحاق إذا سميت بما يكون فيه وذلك نحو : أَلِفٌ ذِفْرَى وَعَلَقَى فِيمَنْ قَالَ : عَلَقَاةٌ وَحَبْنَطَى فَإِنْ سَمِيَتْ بِشَيْءٍ مِنْهَا لَمْ تَصْرَفْ لِأَنَّهَا أَلِفٌ زَائِدَةٌ كَمَا إِنْ أَلِفُ التَّأْنِيثِ زَائِدَةٌ وَقَدْ أَمْتَنَعَ دُخُولُ الْهَاءِ عَلَيْهَا فِي الْمَعْرِفَةِ وَأَشْبَهَتْ أَلِفُ التَّأْنِيثِ لِذَلِكَ .

وحق كل أَلِفٌ تجيء زائدةً رابعةً فما زاد أن يحكم عليها بالتأنيث حتى تقوم الحجة بأنها ملحقة لأن بابها إذا جاءت زائدةً رابعةً فما زاد فللتأنيث لكثرة ذلك واتساعه والإِلحاق يحتاج إلى دليل لقلته والدليل الذي تعلم به الألف الملحقة أن تنون وتدخل عليها هاءٌ نحو من جعل عَلَقَى ملحقةً فنون وألحق الهاء فقال : عَلَقَاةٌ ولهذا موضع يبين فيه وإنما شبّهت أَلِفُ حَبْنَطَى بِالْأَلِفِ التَّأْنِيثِ كَمَا يَثْبُتُ بِالْأَلِفِ وَالنُّونِ فِي عَثْمَانَ وَالنُّونِ فِي غَضِبَانَ لما تعرف عثمان وصار لا يدخله التأنيث فإن صغرت عَلَقَى اسم رجل صرفته وإن سميت رجلاً بمعزَى لم تصرفه وإن صغرته لم تصرفه أيضاً لأنه اسمٌ لمؤنثٍ فأما من ذكر معزى فهو يصرفه وتترى فيها لغتان كَعَلَقَى فَأَمَّا أَرَطَى وَمَعَزَى فليس فيه إلا لغة واحدة الإِلحاق والتنوين فإن سميت بهما لم تصرفهما كما ذكرت لك وإن سميت بعَلِبَاءَ صرفته لأنه ملحقٌ بسرداحٌ تقول عُلَيْبَى كَمَا تَقُولُ : سُرَيْدِيحٌ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ لَقُلْتَ عُلَيْبَاءُ .

وأما التَّأْنِيثُ بِغَيْرِ عِلْمَةٍ فَنَحْوُ : زَيْنَبُ وَسَعَادَةُ لَا يَنْصَرِفَانِ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ لِمُؤْنِثٍ وَإِنْ سَمِيَتْ امْرَأَةً بِاسْمٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ أَصْلِيَّةٍ أَوْ فِيهَا زَائِدَةٌ فَمَا زَادَ لَمْ يَصْرَفْ لِأَنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ لِأَنَّ الْهَاءَ لَا تَكُونُ إِلَّا رَابِعَةً فَصَاعِدًا إِلَّا فِي اسْمٍ مَنْقُوصٍ نَحْوُ : ثُبَيْةٍ وَكَذَلِكَ إِنْ سَمِيَتْ مَذْكَرًا بِاسْمٍ مُؤْنِثٍ لَا عِلْمَةَ فِيهِ وَلَمْ تَصْرَفْ نَحْوُ رَجُلٍ سَمِيَتْهُ بَعْنَاقُ وَسَعَادَةُ وَقَالُوا : إِنْ أَسْمَاءُ اسْمُ رَجُلٍ إِنَّمَا لَمْ يَصْرَفْ وَهُوَ جَمْعٌ